الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
2 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد والي ..... (نيجيريا)

ثم: السيد كوديلكا (نائب الرئيس) ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53675 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد بوسنا** (الكونغو): قال إن إعادة التأكيد القوي على نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها قمة الألفية، في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، تعتبر منهاج العمل في الدورة الحالية. وإن مهمة اللجنة تتمثل الآن في تحويل خطة التنمية للأمم المتحدة إلى عمل.

٢ - وأوضح أن المجتمع الدولي لديه الآن وعي حقيقي بآثار الفقر المدمرة في جميع أنحاء العالم. وقال إن مبادرات مشكورة قد اتخذت من أجل توجيه مزيد من أموال التنمية للقضاء عليه، ومنها الجدول الزمني للاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، والمقترحات المختلفة المقدمة من رؤساء الدول لتعزيز المصادر التقليدية لتمويل التنمية، والقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية بشأن إلغاء الديون المستحقة على ١٨ بلدا من أفقر البلدان، والذي صدقت عليه مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. وتوجه بالشكر أيضا إلى البلدان الغنية التي تعهدت بتعويض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن أوجه العجز الناتجة عن ذلك. وذكر، من جهة أخرى، أن الإجراءات الطويلة اللازمة لاستيفاء البلد للشروط المطلوبة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقف عقبة في سبيل الحلول العاجلة المطلوبة لحل المشاكل في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والأغذية.

٣ - وتابع حديثه قائلا إنه يجب منح الأولوية لحل المسائل المختلفة المتصلة بالتجارة والتكنولوجيا الجديدة، والسلع الأساسية وحالات العجز الهيكلي وصنع القرارات الاقتصادية العالمية. وأكد ضرورة تنفيذ الالتزامات المقدمة في إطار توافق آراء مونتيري وجولة مفاوضات الدوحة حتى تصبح التجارة العالمية محرك التنمية. ويجب مساعدة البلدان النامية، التي تعتمد اعتمادا شديدا على صادرات السلع الأساسية، بصورة عامة، على إعادة تشكيل هياكلها وتنويع اقتصاداتها لتصبح قادرة على التنافس في الأسواق الدولية. ولاحظ أن مقترحات مشكورة قدمت في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، تدعو إلى إصلاحات في الهياكل الأساسية والاقتصاد الكلي، وإلى تسوية مشكلة الديون الخارجية وفتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية. وإن رؤساء الدول أو الحكومات قد شددوا، بحق، على أهمية التعاون التكميلي فيما بين بلدان الجنوب.

٤ - ولاحظ أن الكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخرا في أنحاء العالم قد بينت أن العمل المتضافر على صعيد العالم أمر لا غنى عنه وإن التحقيق الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ مسألة أساسية.

٥ - ختاما، قال إن الدلالات تشير إلى أن القارة الأفريقية مازالت أكثر القارات تخلفا في مجال التنمية. وبالتالي، يجب دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتوصل إلى حل لمشكلة الديون، وتقديم المساعدة للجهود المبذولة في مجال التجارة والتعليم والصحة.

٦ - **السيد سونغ سي إيل** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن حق الدول النامية في التنمية لا يحظى باهتمام كبير، ولا تحترم آرائها خلال عملية صنع القرار في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجائر السائد. وأضاف أنه يتم تبرير إجراءات مستبدة من قبيل العدوان العسكري أو

الحصار الاقتصادي تحت قناع العمل الإنساني أو مناهضة الإرهاب وتهديد السيادة وحقوق البلدان النامية.

٧ - ولاحظ أن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تقوم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دون شروط مسبقة. وعليها أيضا التصرف الحاسم للتوصل إلى حل لمشكلة الديون الخارجية. وقال إنه يلزم تثبيت سوق السلع الأساسية وتعزيز نظام المعاملة التفضيلية حتى تستطيع البلدان النامية الحصول على أموال التنمية من التجارة الدولية. وأضاف أنه يجب ضمان مشاركة تلك البلدان بصورة كاملة ومتساوية في التجارة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، وتوجيه استراتيجيات التنمية الدولية نحو دعم الاستراتيجيات السياسات الوطنية، بحيث تعتمد البلدان النامية على ذاتها، بشكل متزايد، وأكد عدم وجود نموذج اقتصادي عالمي يمكن تطبيقه على جميع البلدان، وأنه لا ينبغي السماح، بأي حال من الأحوال، للحكومات الأجنبية باتخاذ إجراءات اقتصادية، من جانب واحد، مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة.

٨ - واختتم حديثه قائلا أن حكومته تقوم بإجراء إصلاحات هيكلية من أجل تنشط الاقتصاد عن طريق مشاريع مثل إصلاح الأراضي والمجاري المائية على نطاق واسع، من أجل التنمية المستدامة، وبناء محطات القوى الكهرومائية لحل مشكلة الطاقة. وإنها ستواصل علاقتها التعاونية مع المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - **السيد شين كاك سو** (جمهورية كوريا): رحب بالتزام قادة العالم المحدد بخطة شاملة، ذات وجهة تنفيذية للتنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قد لا تكون مرضية للجميع، ولكنها المبادئ التوجيهية المتفق عليها للعمل ويجب اتباعها بأمانة.

١٠ - وأكد أن وسائل رفع العالم كله من الفقر والتخلف متوفرة وأن المطلوب اتخاذ إجراءات محددة بشأن وضع استراتيجيات وطنية الملكية، وتطوير شراكات عالمية، وتوفير التمويل للتنمية وتعبئة الموارد المحلية وتنمية التجارة والتنمية المستدامة، ويجب أن تعتمد اللجنة قرارات بشأن هذه المسائل.

١١ - ولاحظ أن البلدان النامية قد أعادت تأكيد مسؤوليتها عن حكمها وتنميتها الخاصة وأن التجربة قد أكدت أهمية استراتيجيات التنمية الوطنية وإصلاح قطاعات عريضة — منها القطاع المصرفي وإدارة الضرائب، والقطاع العام والإطار التنظيمي للمشاريع التجارية — في مجال زيادة الموارد المتاحة للتنمية وضمان استخدامها الفعال.

١٢ - وذكر أن حكومته ترى أن الجداول الزمنية التي وضعها عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٥, والالتزامات الأخرى المقدمة بتوفير زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الدولية وتحقيق زيادة كبيرة فيها بحلول ٢٠١٠ كلها أمور مشجعة. وقال إن الدول المانحة عليها تقديم المعونة بمزيد من الفعالية وإن البلدان النامية عليها أن تحسن إدارتها للمالية العامة وقدرتها على استيعاب المعونة، وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وأضاف أن جمهورية كوريا، بوصفها من المانحين الناشئين، استمرت في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها. رغم الأزمة المالية لشرق آسيا، فضاعفت هذه المساعدة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، وتأمل في مضاعفتها مرة ثانية، بحلول عام ٢٠٠٩. وذكر أن بلده يقيم شراكات مع البلدان النامية بأساليب أخرى أيضا، مع استخدام خبرته للمساعدة في بناء واستضافة مركز تدريبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كمساهمة منه للحد من الفجوة الرقمية.

١٣ - وأوضح ضرورة تعزيز دور التجارة كمحرك للنمو، وإكمال مفاوضات خطة الدوحة للتنمية ومساعدة البلدان النامية على تحقيق القدرة التنافسية والقدرات المتصلة بالتجارة بتنويع قطاعات سلعها الأساسية وتطوير قدراتها الانتاجية.

١٤ - وأكد أن حكومته ملتزمة بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد بوصفها مكونات أساسية في مجال التنمية. وإنها تعتزم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في وقت قريب، وتحث جميع الدول على أن تفعل ذلك؛ كما أنها تعمل مع الأمانة العامة على إقامة مركز للحكم تابع للأمم المتحدة في جمهورية كوريا، حيث يمكن تقاسم الخبرة مع الأمم الأخرى.

١٥ - وذكر أن الصحة تمثل مجالا آخر يتطلب العمل الجماعي. وقال إن حكومته تساهم في الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وتساعد المعهد الدولي للأمصال على تقديم الأمصال لأفقر مناطق العالم، وإنها ساعدت في بدء الشراكة الدولية الخاصة بأنفلونزا الطيور والأنفلونزا الوبائية.

١٦ - ولاحظ أن التقدم البطيء في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أجزاء من أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لا يمكن تعجيله إلا بزيادة الاهتمام بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ يعيش فيها ثلثي أفقر فقراء العالم وما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع سكان أقل البلدان نموا، وأن هذه المنطقة في حاجة ماسة إلى المساعدة.

١٧ - وأكد أن الاستدامة البيئية متصلة تماما بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، وأنه يجب التسليم بأن الدعامات الثلاث لاستدامة البيئة — وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة — مسائل مترابطة ومتداخلة ومتداعمة. وقال إن الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة يجب أن تمهد الطريق لسياسة موحدة بشأن الطاقة والمناخ وتلوث الهواء والصناعة وأن المفاوضات الدولية القادمة بشأن تغير المناخ يجب أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة.

١٨ - **السيد أمين منصور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن نمو الاقتصادي العالمي كان أبطأ منذ بداية عام ٢٠٠٥، عقب نمو كبير في عام ٢٠٠٤، وذلك وفقا للتقرير عن الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها حتى منتصف ٢٠٠٥. وأضاف أن أسعار السلع الأساسية قد ارتفعت مما يشير إلى وجود فجوة بين العرض والطلب في قطاعات معينة. وذكر أن الإجابة الملائمة هي تركيز الاهتمام على سياسات اقتصادية قصيرة الأجل لتحقيق معدل أعلى للناتج الحقيقي والعمالة. ولاحظ، مع ذلك أن البلدان الفقيرة مازالت إمكانيات وصولها إلى التجارة الدولية والأسواق المالية محددة، وأن الأحوال السوقية المؤاتية لا تستطيع توفير الحافز الكافي لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأن التقرير حث، عن حق، على تنفيذ الالتزامات في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون والتجارة. وأضاف أن التقرير لاحظ بطء النمو في العمالة واستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة والعمالة الناقصة، في أغلب البلدان النامية، بوصفه ضعفا عاما في الاقتصاد العالمي. وأنه لا بد من أن ينعكس النمو في زيادة العمالة من أجل الحد من الفقر.

١٩ - ومضى يقول إن التعاون الدولي والتمويل من أجل التنمية لا شك أنهما أمران حيويان بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥ يسجل تقدما وإن كان يذكر أن مؤشرات معينة لا تبشر بالخير. وبذلك، فإن كان عدد وفيات النساء أثناء الولادة أقل، لم تبد أشد البلدان تأثرا أي تقدم. وزادت نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع المناطق وظهر السل من جديد. ويستمر زوال الإحراج والأنواع والموائل،

ويلزم مزيد من التعاون في مجال تحسين كفاءة الطاقة. وقصارى القول، إن المؤشرات الواردة في التقرير المرحلي لا تبشر بالخير. وإنه ينبغي تعزيز القدرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ الخطط الوطنية، والتعجيل بمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - ولاحظ، مع الأسف، أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لم تتصد بشكل ملائم للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالي التنمية والتجارة أو توفر الحافز المنتظر لتعجيل تنفيذ الأهداف. وقال إن الأمم المتحدة عليها أن تراعي السياسات والأولويات الوطنية وتدعمها من أجل تحقيق الأهداف. وأن نقص التمويل الملائم، الذي يمكن التنبؤ به، من القيود الأساسية. وأثنى على الخطوة التي اتخذها مجموعة الثمانية بإلغاء الديون المستحقة على ١٨ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لكنه أكد ضرورة اتخاذ تدابير أكبر لتخفيف الديون. ولاحظ أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد مازالت تعرض للخطر نشأة بيئة دولية مؤاتية للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

٢١ - وذكر أن من المقبول عامة أن أسعار النفط قد ارتفعت لمجموعة من الأسباب، منها زيادة الطلب، والكوارث الطبيعية، وتخفيض القدرة على تكرير النفط، والتطورات الجغرافية والسياسية، والضرائب المفروضة على منتجات النفط في البلدان الصناعية. وقال إن من الجدير بالملاحظة أن عددا كبيرا من البلدان المنتجة للنفط تستورد النواتج الجانبية للنفط، وإنها متأثرة بالنتائج المعاكسة لتقلبات أسعار النفط، وستستفيد من وجود سوق مستقر ومعقول للطاقة. وأضاف أن البلدان المنتجة للنفط تتأثر أيضا بارتفاع تكاليف المعدات المستوردة لاستكشاف النفط واستخراجه، وبتخفيض قيمة الدولار، حيث أن أسعار النفط محددة بالدولار. ولاحظ أنه كانت هناك فترات طويلة خلال العقود الماضية كانت أسعار النفط منخفضة فيها، مما أدى إلى قيام البلدان المنتجة بزيادة الإنتاج بصورة مطردة، بحيث أصبح كثير منها ينتج بطاقته الكاملة، في الوقت الحالي. وأكد أن تحقيق استدامة العرض يتطلب أساسا أن يدعم المجتمع الدولي البلدان النامية المصدرة للنفط بالتكنولوجيا المتقدمة لاستكشاف النفط وأن يستثمر في قطاعي الاستكشاف والإنتاج لتلك البلدان، مع مساعدتها على حماية مرافقها النفطية من الكوارث الطبيعية. ذلك أن البلدان المنتجة للنفط معرضة لضغوط الأسعار للاقتصاد العالمي ولا تتحكم وحدها في أسعار النفط.

٢٢ - وبيَّن أنه يمكن تخفيض الطلب على النفط بالسعي إلى تحقيق كفاءة الطاقة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، الصديقة للبيئة والتي تتوفر لها مقومات البقاء اقتصاديا. وقال إن الصندوق الذي أنشأته منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) في سنة ١٩٧٦، للتخفيف على البلدان النامية المستوردة للنفط في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قدم مساعدة إنمائية مجملة قيمتها ٧,٦ بليون من دولارات الولايات المتحدة حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٥، وهي مساهمة اعترفت بها نتائج مؤتمر القمة العالمي. وأكد أن أساس سوق الطاقة المستقر هو وجود شراكة سليمة ودائمة بين البلدان المستوردة للطاقة والبلدان المصدرة لها.

٢٣ - وذكر أن زراعة المخدرات والاتجار بها يؤثران بصورة معاكسة على عملية التنمية، وكذلك الكوارث الطبيعية التي يمكن تخفيف آثارها بتنفيذ إطار العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للحد من الكوارث المعقود في كوبي، اليابان، عام ٢٠٠٥، وذلك في الوقت المناسب.

٢٤ - وأوضح ضرورة مناقشة المساعدة الإنسانية اللازمة للاجئين والبلدان المضيفة لهم، على الصعيد الدولي. وقال إن

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر إجراءه عام ٢٠٠٦، يمكن أن يكون له تأثير في مجال زيادة فوائد الهجرة والحد من آثارها السلبية إلى أقصى حد ممكن. وأضاف أن لجنة التنمية المستدامة اختتمت مرحلة التنفيذ الأولى لبرنامج العمل المقرر بشأن المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، عام ٢٠٠٣. ولاحظ أن السياسات والإجراءات المتخذة لا تعتبر مثالية بالنسبة لبلدان كثيرة، غير أن هذا التنفيذ يعتبر نجاحا على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - وأعرب عن أسفه لأن الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة للأحراج قد اختتم أعماله دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وقال إن اعتماد مجلس مرفق البيئة العالمي لإطار لتخصيص الموارد، مسألة مثيرة للقلق، نظرا للقدرات الوطنية الضعيفة نسبيا الموجودة لدى البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي الختام، أكد أن المجتمع الدولي عليه معالجة أسباب الجفاف وآثاره المتصلة بالفقر وإزالة الأحراج، والصحة، واستدامة البيئة والزراعة والهجرة وحتى تغير المناخ، في سنة ٢٠٠٦، السنة الدولية للصحاري والتصحر.

٢٦ -**السيدة بوزان دي سينيس** (أوروغواي): لاحظت أن التنمية المستدامة هدف طويل الأجل يتطلب تنفيذه تزامن عدد من العوامل المختلفة، الداخلية والخارجية معا. فمن الناحية الداخلية، يعد احترام سيادة القانون والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد والإدارة العامة والمالية الجيدة من الأمور الأساسية. ومن الجانب الدولي، يجب زيادة المعونة الإنمائية، وتوجيهها بشكل فعال، وتحديد موارد التمويل البديلة، والقضاء على الفجوة الرقمية وتحرير التجارة.

٢٧ - وأكدت أن الأمم المتحدة يجب أن تكون في المقدمة بالنسبة لإضفاء الطابع الديمقراطي على فوائد العولمة، ومن هنا تظهر أهمية إعادة تشكيل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة وتنشيطها. وقالت إن البلدان المتقدمة النمو عليها، في الوقت نفسه، أن تساهم بمزيد من الأموال لضمان تنفيذ القرارات المعتمدة في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية. وأضافت أن الأمم المتحدة يجب أن تعمل على أساس العالمية، لدى تقديم الدعم للبلدان الأعضاء، وأن تشمل البلدان التي تمكنت، بجهود مضنية، من تحقيق مستويات متوسطة من التنمية ولكنها تحتاج إلى المحافظة عليها. حيث أن البلدان المتوسطة الدخل مستبعدة تقريبا من المساعدة الإنمائية الرسمية، في الوقت الراهن، على أساس معايير جزئية لا تضع الدين الفردي في الاعتبار.

٢٨ - وذكرت أن أوروغواي تنفذ خطة اجتماعية وطنية للطوارئ لإدماج آلاف من الذين يعيشون في فقر مدقع، بالاقتران الوثيق بسياسات متوسطة الأجل وطويلة الأجل لضمان تغطية الاحتياجات الأساسية في مجالات الأغذية والإسكان والعمالة والتعليم، وذلك من أجل تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الأخيرة. وأضافت أن البلد يتحرك، في الوقت نفسه، نحو مزيد من الإدماج الإقليمي عن طريق السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور). ولاحظت أن التنمية المستدامة للبلد تتطلب توسيع التجارة وتحديثها وتنويعها على أساس معايير غير تمييزية وغير حمائية، حتى تتمكن من عرض المنتجات التي تجيد إنتاجها وتوفرها بسعر أرخص في السوق العالمية. وشددت على ضرورة بذل كل جهد ممكن لإحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة.

٢٩ - وأعربت عن ارتياحها لملاحظة أن خمسة من البلدان المتقدمة النمو قد أوفت بتعهدها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الدولية. ورحبت بالاقتراحات المتعلقة بموارد مبتكرة لتمويل التنمية وأعربت عن أملها في أن تعمل الأمم المتحدة ومنظمات التمويل

المتعددة الأطراف معا لتعبئة الموارد الأساسية اللازمة لتمويل التنمية.

٣٠ - وفيما يتصل بمسألة الديون الخارجية، قالت إن من المهم تحقيق توازن بين تنفيذ التزامات الديون وتخصيص الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الوطنية والمطالب الاجتماعية. ولاحظت أن مجموعة ريو قامت، مؤخرا، باستحداث آليات مبتكرة للتمويل تخصص الموارد للاستثمار الاجتماعي ومشاريع الهياكل الأساسية. وقالت إن الأمم المتحدة يجب أيضا أن تواجه التحدي المتمثل في ضمان كفاية الأغذية العالمية وحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية بمواصلة النهوض بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأضافت أن أوروغواي ترى أن التنمية المستدامة عملية متآلفة، تحترم النمو الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية، وتوجيه الاستثمارات، والعدالة الاجتماعية، والتحكم في التغيرات التكنولوجية والمؤسسية واحترام احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

٣١ - تولى السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٢ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم بوصفه رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فلاحظ مع الارتياح الزخم الذي اكتسبه الاقتصاد العالمي منذ بداية عام ٢٠٠٥. وقال إن نمو البلدان النامية بلغ أسرع معدل له منذ عقدين، بينما استمرت زيادة ناتج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمعدل أكبر من معدل المجموعات القطرية الرئيسية الأخرى. وذكر أن آفاق الانتعاش الاقتصادي الكامل للاقتصاد العالمي تظل، مع ذلك، غير مؤكدة؛ فبينما كان النمو قويا في أمريكا الشمالية، ظل معتدلا في اليابان وضعيفا في أوروبا. وأضاف أن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى تباطؤ النمو في التجارة الدولية، وأثر بصورة خاصة على عدد كبير من البلدان النامية — خاصة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية — التي تعتمد، بدرجة كبيرة، على النفط المستورد.

٣٣ - وأوضح أنه يجب تكميل إجراءات السياسات الوطنية بتعاون دولي معزز من أجل ضمان النمو العالمي المطرد. وقال إنه ينبغي أن توضع التنمية في صلب التعاون الدولي، مع تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية في اتخاذ القرارات العالمية. وجدد النداء الموجه من المجموعة من أجل تهيئة بيئة عالمية تمكينية تؤدي إلى التنمية وإلى تدابير فعالة لتنشيط النمو وضمان استقرار الاقتصاد العالمي. وقال إن هذه التدابير يجب أن تعالج أوجه عدم التوازن وعدم المساواة النظامية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وترفع تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، مع تحسين سياسة أسعار الصرف. وأكد أن الهدف الأساسي يجب أن يكون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وأكد أن الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا تعتبر من المعالم الهامة من حيث أنها أعادت تأكيد التزام المجتمع الدولي بمواصلة تنسيق الجهود في سبيل تحقيق عالم خال من العوز والخوف والظلم، وزيادة فعالية الأمم المتحدة وديمقراطيتها. وقال إنه بالرغم من أن النتائج قصرت عن تحقيق توقعات البلدان النامية، فيمكن اعتبارها أساس عامل لتكثيف العمل العالمي من أجل تحقيق هذه الأهداف. وأضاف أنه تم التسليم بضرورة التصدي للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان غير الساحلية من خلال تنفيذ برنامج عمل ألماتي وتوافق آراء ساو باولو بصورة فعالة وفي الوقت المناسب، كما اعترف القادة المجتمعون في مؤتمر القمة بالصعوبات والشواغل الخاصة لتلك البلدان في الجهود التي تبذلها لإدماج اقتصاداتها في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٣٥ - وذكر أن المجموعة تشدد على أهمية زيادة التمويل من أجل التنمية. وقال إن مساعي تلك البلدان لتعبئة موارد محلية لتمويل التنمية ظلت غير كافية، رغم محاولات جدية، وإن هذا يرجع أساسا إلى زيادة لا تذكر في المساعدة الإنمائية الدولية وعدم نجاح محاولات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ارتفاع تكاليف النقل وضيق أساس الموارد وصغر الأسواق المحلية. ولاحظ أنه يجب أن تزود البلدان المانحة تلك البلدان بالدعم المالي والتقني اللازم، دون فرض شروط قاسية أو إجراءات معقدة، حتى تتغلب تلك البلدان على ما تعانيه من قيود في المالية والموارد البشرية وتتقدم في جهودها لتنفيذ التزاماتها الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن ترحيب المجموعة بقيام عدد من البلدان المتقدمة النمو بوضع جداول زمنية من أجل بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٥، وحث المانحين الآخرين على اتباع نفس النهج بحلول عام ٢٠٠٦ وتحقيق هدف تخصيص ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وأكد أن المجموعة تقدر مبادرات مجموعة الثمانية في سعيها إلى تحديد مصادر مبتكرة للتمويل، وإن كانت تكرر تأكيد النداء الموجه منها بطلب التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري بصورة عامة، والالتزامات المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية، بصورة خاصة، وذلك في الوقت المناسب.

٣٦ - وذكر أن البلدان النامية غير الساحلية مهمشة، بشكل متزايد، في النظام التجاري العالمي، حيث أنها تعاني من التكاليف الباهظة المرتبطة بحرمان أراضيها من الوصول إلى البحر، وبعدها عن الأسواق العالمية الرئيسية، وضعف الهياكل الأساسية للنقل، وأعباء معابر الحدود. وقال إن هذه البلدان كان عليها أن تنفق ١٣ في المائة من حصيلة صادراتها الإجمالية على خدمات النقل والتأمين، بينما تبلغ نسبة هذه التكلفة ٨ في المائة في البلدان النامية الأخرى و٦ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن هذه التكاليف الإضافية تؤدي إلى استنفاد الدخل الوطني الشحيح للبلدان النامية غير الساحلية بل تقوض أيضا قدرتها التنافسية في التجارة العالمية. ولاحظ أن مشاركة تلك البلدان في التجارة العالمية ظلت راكدة منذ عام ١٩٩٣، فلم تتجاوز ٠,٥ في المائة بالنسبة لتجارة البضائع، و٠,٦ في المائة بالنسبة لتجارة الخدمات. وأضاف أنها تظل معتمدة، اعتمادا شديدا على التجارة في السلع الأساسية الأولية المحدودة، الخاضعة لتقلبات شديدة في الأسعار والطلب العالمي.

٣٧ - وأعلن أن المجموعة تشدد، بناء على ذلك، على أهمية استكمال جولة الدوحة للتنمية بشكل منصف، في أقرب وقت ممكن. وقال إن المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية بشأن وصول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق يجب أن تولي اهتماما خاصا للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، على النحو المطلوب في برنامج ألماتي وتوافق آراء ساوباولو وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أنه يجب اتخاذ إجراءات محددة لإقامة نظم لتيسير النقل والتجارة، تتسم بالكفاءة، في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، تمكن الأولى من الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي وتحسين صورتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأكد أن المجموعة عاقدة العزم على الاحتفاظ بموقفها المشترك الوارد في منهاج أسونسيون لجولة الدوحة للتنمية الذي اعتمده اجتماع وزراء التجارة للبلدان غير الساحلية المعقود يومي ٩ و١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٣٨ - وشدد على أن برنامج عمل ألماتي ينبغي أن يبقى جزءا لا يتجزأ من العملية الشاملة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة، وأن المجموعة تجدد نداءها الموجه إلى جميع الأطراف صاحبة المصلحة بأن تفي

بالتزاماتها على النحو المقرر في ذلك البرنامج. وفي الختام، أكد أيضا ضرورة وجود مجلس اقتصادي واجتماعي أكثر فعالية وقدرة للقيام بدور الهيئة الرائدة للتنسيق واستعراض السياسات والحوار السياسي وتقديم التوصيات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٩ - **السيدة دافتيان** (أرمنيا): قالت إن نتائج مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥ قد لا تكون طموحة بالشكل الذي توده عدة بلدان، وإن كانت تعبر عن توافق الآراء الدولي الراهن بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال العالمي، ومنها التنمية، وإنه يمكن، لذلك، أن تكون بمثابة أساسا جيدا للعمل الجماعي في السنوات المقبلة. وذكرت أن وفدها يولي أهمية خاصة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن تمويل التنمية وإلغاء الديون، ويرحب بالالتزامات المحددة بآجال بزيادة المساعدة الإنمائية الدولية بغية بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ بحلول ٢٠١٥. ويشيد أيضا بمبادرة مجموعة الثمانية بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوفير موارد إضافية للإبقاء على قدرة المؤسسات المالية الدولية على التمويل. وأكدت أن هذه الالتزامات، مقرونة بالجهود المبذولة لزيادة فعالية المعونة، ستعطي زخما ملحوظا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - وتابعت حديثها قائلة أن يلزم أيضا بذل الجهود لضمان وجود نظام للتجارة يتسم بمزيد من الإنصاف والانفتاح. وقالت إن إتاحة إمكانية الوصول المعفي من الضرائب والحصص لأقل البلدان نموا يعتبر أساسي وإن كان يلزم أيضا وضع استراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية وتنوع الصادرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعربت عن تأييد وفدها للنداء الموجه لاستكمال جولة الدوحة وعن أمله في اغتنام الفرصة المتاحة في المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية. وذكرت أن وفدها يشعر أيضا بالارتياح لأن النتائج تصدت للتحديات التي تواجهها البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ويدعو إلى التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التعهد بها في بروكسيل، وألماتي وموريشيوس. ويدين بقوة التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد ويدعو إلى إلغائها، كما أنه يرى أن المشاريع التي تتوخى هياكل أساسية جديدة مكلفة، تحايلا على الهياكل القائمة ستؤدي إلى زيادة التوتر في الوضع المعقد بالفعل والقائم في منطقة جنوب القوقاز؛ وإن الأمرين يعرقلان تنمية فرادى البلدان والمنطقة بأكملها. وقالت إنها ترحب بالاهتمام الواضح في وثيقة النتائج بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وبالالتزام المجدد بدعم جهود البلدان الأفريقية وتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤١ - وذكرت أن الملكية الوطنية القوية لخطة التنمية، وتعبئة الموارد المحلية، وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي جزء لا غنى عنه من الشراكة العالمية من أجل التنمية، فأكدت أهمية الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة التي ستعتمدها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ٢٠٠٦. وقالت إن الأولويات الراهنة للتنمية الاقتصادية في أرمينيا تشمل إنشاء الوظائف وتشجيع الصادرات وتطوير اقتصاد قائم على المعرفة وأن التنمية الريفية تحظى أيضا باهتمام خاص. وأضافت أن ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بأرمينيا تستند إلى نهج شامل لفقر البشر وتتناول أوجه الربط بالأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن أرمينيا اعتمدت أيضا خطة عمل لمكافحة الفساد ووقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأنها في سبيل التصديق عليها. ختاما، أكدت أن أرمينيا كانت دائما تؤيد فوائد التعاون الإقليمي، وخاصة بالنسبة لحماية البيئة وبناء الثقة في حالات الصراع التي لم يتم حلها بعد.

٤٢ - **السيد الحديد** (الأردن): أعرب عن أمله في أن تسفر جولة الدوحة التي ستعقد في هونغ كونغ، في كانون

الأول/ديسمبر، عن اتفاق بشأن مسائل التجارة، بما فيها الدعم الزراعي، والوصول إلى الأسواق والمعاملة التفضيلية، وأن تؤدي إلى نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف.

٤٣ - وأكد ارتياحه للقرار الذي اتخذته عدة بلدان متقدمة النمو بوضع جدول زمني بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة بحلول عام ٢٠١٥. وقال إنه يجب البحث عن أساليب مبتكرة لتمويل التنمية، وأن حكومته ترحب بالدعوة الموجهة من أمير قطر باستضافة مؤتمر المتابعة لمؤتمر تمويل التنمية في ٢٠٠٧. ولاحظ أن الحوار الرفيع المستوى الذي ستخصصه الجمعية العامة للهجرة الدولية في عام ٢٠٠٦ سيتيح فرصة لمناقشة الهجرة ولاستحداث أساليب ملائمة لتوسيع نطاق فوائدها والحد من آثارها السلبية. وإنه يجب التوصل إلى حل لمشكلة الديون الخارجية التي مازالت تشكل عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة في دول كثيرة.

٤٤ - وبيَّن أن الأردن تأمل أن تنفذ الأهداف الإنمائية للألفية وترى أن تقدما ملموسا قد تحقق. وقال إنه قد حدث انخفاض ملحوظ في معدلات وفيات الرضع والأطفال وفي عدد الأمهات المتوفيات أثناء الولادة وإن ٩٧ في المائة من جميع الولادات تتم، حاليا، تحت إشراف أخصائي طبي. ولاحظ أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم قد انخفض وكذا الأمية بين المجموعة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة. وإن عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية ارتفع بدرجة كبيرة، وإن عددا أكبر منهم يصل إلى الصف الخامس. وأضاف أن الفجوة الموجودة بين الجنسين في مجال التعليم قد اختفت تقريبا. وإن مياه الشرب متوفرة لأكثر من ٩٥ في المائة من السكان رغم شحة موارد المياه، بينما تتوفر سبل الوصول إلى مرافق الصرف الصحي لأكثر من ٦٠ في المائة من السكان. ولاحظ أن مساحة الأراضي المخصصة للغابات والمحميات الطبيعية قد تضاعفت.

٤٥ - وأوضح أن السياسة الاقتصادية في الأردن تركز الاهتمام على عملية الإصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن تحرر الاقتصاد يدعم تعزيز القطاع الخاص، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، ويجتذب مزيدا من المستثمرين الأجانب، ويحوله من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد للمعلومات. وأكد أن الاقتصاد الأردني احتفظ بنمط نموه. وفي الختام، وجه دعوة من حكومة الأردن إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم والمعونة لإنقاذ البحر الميت من الجفاف، وذلك مع مراعاة دراسة الجدوى التي أجراها البنك الدولي لمشروع قناة البحر الأحمر — البحر الميت.

٤٦ - **السيد نجيب** (العراق): قال إن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وانتشار الفقر ووفيات الأطفال كلها مشاكل تتطلب عملا جماعيا من المجتمع الدولي. وأضاف أن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تفي بالتزاماتها بزيادة المعونة الإنمائية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي وإيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية. وأعرب عن ترحيب حكومته بمبادرة مجموعة الثمانية بإلغاء ديون بعض البلدان الفقيرة في أفريقيا، وعن أمله في أن تتبعها بلدان أخرى دائنة وتقوم بإلغاء الديون المستحقة على دول أخرى للمساعدة في تنميتها، وبخاصة تلك البلدان التي انتهت فيها الحروب والصراعات الداخلية، مؤخرا. وذكر في هذا الصدد أن العراق تقدر بشدة المساعدة التي تلقتها من أجل النهوض بتنميتها وإعادة بنائها.

٤٧ - ومضى يقول إن إنجازات مؤتمرات مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة تتطلب جهودا مشتركة من أجل إيجاد نظام دولي عادل يمكن تقاسم العولمة والتكنولوجيا فيه.

وأضاف أن زعماء العالم قد اجتمعوا مؤخرا لمناقشة إعلان الألفية. وإنه يرجى أن يكون هذا الاجتماع مفيدا، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأن تسفر المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المقرر عقدها في تونس، في تشرين الثاني/نوفمبر، عن نتائج إيجابية.

٤٨ - وذكر أن العراق عانى من حروب متتالية وجزاءات دولية لفترة تزيد عن عقد وبالتالي حدث تدهور خطير في هياكله وخدماته الأساسية. فتوقفت برامج التنمية وتراكمت الديون الخارجية. وفي الختام قال إن حكومته تثني على المبادرات التي اتخذها الدول الدائنة التي ألغت التزامات الديون العراقية وتدعو جميع الدول المانحة إلى تقديم المساعدة التي وعدت بها من أجل إعادة بناء العراق.

٤٩ - **السيد أني** (نيجيريا): قال إن نتائج مؤتمر القمة العالمي تتضمن قرارات من شأنها أن تنهض بخطة التنمية، بشرط ألا تنطبق بصورة انتقائية. وأن الأهداف الإنمائية للألفية تشمل أهدافا يمكن قياسها وتستطيع جميع الأمم أن تحكم على ما حققته بواسطتها. وأضاف أن دعم الآليات الإقليمية، ومنها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يكمل الحاجة إلى ملكية عملية التنمية التي أبرزتها نتائج مؤتمر القمة. وإن التدابير المحددة، بما فيها تقديم الدعم المباشر للبرامج الإقليمية والإدماج، ستمكن أفريقيا من الدخول في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي.

٥٠ - وأشاد بالبلدان التي زادت مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي واقترح أن تعمل البلدان المتقدمة النمو الأخرى على تخصيص ٠,٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، على الأقل، بحلول ٢٠١٠. ولاحظ أن من المسلم به عموما أن التمويل المبتكر أمر حيوي بالنسبة للتنمية وأن المجتمع الدولي أمامه فرصة لاستخدام مرفق التمويل الدولي في مجالات رئيسية مستهدفة، منها الصحة.

٥١ - وأكد أنه ينبغي تمديد الإعفاء من الديون إلى بلدان غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. مما يعزز قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن هذه الخطوة تتفق مع النداء الموجه من جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الخامسة المعقودة في سيرت، ليبيا، والذي يطالب بإلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة، وخاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في المنطقة.

٥٢ - وأوضح أن التغييرات المتوخاة في نتائج مؤتمر القمة العالمي بالنسبة لسياسة المعونة يجب أن تكمل بإعادة هيكلية أساسية للتجارة العالمية تسمح للتجارة بالقيام بدور كامل في تشجيع النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية، حتى تصبح هذه التغييرات فعالة. وقال إن مشاركة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، بصورة فعالة، في نظام دولي منصف للتجارة يقوم على أساس النظم يعتمد على نجاح إتمام جولة الدوحة للتنمية والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأضاف أن إلغاء الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة دون طلب تنازلات متبادلة في المقابل سيكون من النتائج الهامة بالنسبة للبلدان في منطقته.

٥٣ - ومضى يقول إن المساهمة الإيجابية للهجرة الدولية في التنمية العالمية والصلة الهامة الموجودة بين التنمية والهجرة الدولية، قد أصبحت من الأمور المسلم بها. ولكن أصبحت الهجرة مرادفة لفقد العمالة ذات المهارة المرتفعة ومشاكل أخرى بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. وأضاف أن التدابير الرامية إلى معالجة هذه المشاكل يمكن أن تكون من مدخلات الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيجري في الدورة الحادية والستين.

٥٤ - وأكد أنه يجب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يقوم بالدور المسند إليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأضاف أنه تلزم جهود عاجلة لتمكين البلدان النامية من توسيع وتدعيم مشاركتها في عملية صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية. وقال إنه يلزم اتخاذ مجموعة كبيرة من التدابير لتصحيح التمثيل الناقص في مؤسسات بريتون وودز، بما فيها تغيير الحصص وأسهم رأس المال وحقوق التصويت. وإن الهيكل المالي والاقتصادي العالمي المعدل سيحظى بالشرعية والجدوى والفعالية، في حالة تشكيله بناء على اتفاق مشترك.

٥٥ - ولاحظ أن القادة الأفارقة لديهم رؤية جديدة لمستقبل أفريقيا، على النحو لمسلم به في ختام مؤتمر قمة غلينيغلز لمجموعة الثمانية. وقال إن الاقتصادات الأفريقية تجني ثمار استراتيجيات تحسين الحكم وزيادة الشفافية، والمسؤولية ومكافحة الفساد والالتزام بتنمية أفريقيا. وقال إنه تم تكميل النمو المطرد في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات في نيجيريا بالاستراتيجية الإنمائية للتمكين الاقتصادي الوطني المعلن عنها حديثا للتصدي لمشاكل الاقتصاد الكلي والمشاكل الهيكلية، فضلا عن تشجيع النمو والقضاء على الفقر. وأكد تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة يتطلب الدعم بقوة مماثلة من شركاء أفريقيا في التنمية.

٥٦ - **السيدة نونيز دي أودرمان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن تحفظات حكومتها فيما يتصل بمعالجة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ للتنمية والفقر وأوجه التفاوت المالية والنقدية معروفة جيدا. وأضافت أن هناك مبدأين تسترشد بهما حكومتها في إجراءاتها: أولا، لا يوجد نموذج وحيد للتنمية، وثانيا، إن الدول لها حق سيادي في تحديد أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الذاتية. وإنه ينبغي التعبير عن هذين المبدأين دائما في أعمال المنظمات المتعددة الأطراف وفي الأمم المتحدة، بصورة خاصة.

٥٧ - وتابعت حديثها قائلة إن عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢ كان انتصارا لبلدان الجنوب. ولكن انكشف توافق آراء مونتيري، بعد ذلك بثلاث سنوات، على أنه كمين بارع، لأنه يعكس فكر يقوضه ضعف الالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الدولية وإصلاح النظام التجاري والنقدي والاقتصادي الدولي وإصلاحات هيكلية كجزء مما سُمِّي ببناء القدرات المحلية. ففي مونتيري، تم الاتفاق على حلول توفيقية بالنسبة لخطة تحرير التجارة بينما ربطت المسائل المتصلة بالتنمية والاقتصاد للسلوك السياسي للدول برباط وثيق. ولاحظت أن البلدان النامية، في حالة أسوأ، حاليا، مما كانت عليه في عام ٢٠٠٢. وفي حين تدرك حكومتها أن البلدان النامية قبلت تحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، فإن من المؤكد أن هذا لا يعني أن المجتمع الدولي قد تخلى عن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة الذي أعاد تأكيده أيضا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في ٢٠٠٢. وأكدت أن حكومتها تحترم الخيارات السياسية والاقتصادية للبلدان الأخرى ونأمل أن تحظى الخيارات التي تتخذها بنفس الاحترام. وأضافت أن وفدها لن يتراجع عن الإعراب بآرائه التي تشارك فيها دول أخرى لم تعرب عنها لأسباب مختلفة.

٥٨ - وتناولت مسائل أخرى ذات الأهمية الخاصة لوفدها، فقالت إنه ينبغي السماح للدول بحرية تحديد استراتيجياتها وخططها الخاصة وتنفيذ نموذج للتنمية لا يتفق مع الفلسفة السائدة حتى تكون مسؤولة حقا عن تنميتها الخاصة. وأكدت في هذا السياق أن فرض الشروط يهدد السيادة الوطنية والاستقلال وتقرير المصير، وإنه أمر مرفوض من وفدها، بصورة مطلقة، حيث أنه أمر يخالف الميثاق والقانون الدولي. وأضافت أن وفدها سيعمل، في هذا الصدد، على وقف عمليات الترخيص من جانب واحد التي تربط المعونة المقدمة إلى البلدان النامية بالاهتمام الذي توليه للمسائل ذات

الأهمية للمجتمع الدولي. وأوضحت أنه يجب أن يحصل مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة نفس المركز الذي تحظى به المبادئ الأخرى المتفق عليها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية، وأن يطبق هذا المبدأ على التنمية المستدامة وكذلك على التنمية الاقتصادية وتغير المناخ والمسائل المتصلة بالتجارة والمالية والنقد. وأخيرا، ينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتمكن من مواجهة التحديات الراهنة، وإصلاح هيكل السلطة القائم لمؤسسات بريتون وودز لضمان معالجة مشاكل البلدان النامية.

٥٩ - وفيما يتصل بأثر ارتفاع أسعار النفط على البلدان النامية، قالت إن العالم ليس عليه مجرد ترديد آراء البلدان المتقدمة النمو التي تسعى إلى إلقاء المسؤولية عن زيادة الأسعار على البلدان المنتجة للنفط. وأضافت أن حكومتها ترى وجوب دفع سعر عادل للنفط، مثل أي مورد استراتيجي آخر، وتدعو لذلك أن تضع الدول في الاعتبار التعديل الخاص بالتضخم الدولي قبل التعبير عن أحكام متحيزة. كما أنه يجب إضافة عوامل أخرى منها تخفيض القدرة على التكرير ومضاربات السوق والاضطرابات الجغرافية والسياسية.

٦٠ - وذكرت أن جمهورية فنزويلا البوليفارية مسؤولة أيضا عن عدة مبادرات للتعاون في مجال الطاقة، كان آخرها اتفاق النفط الكاريبي وتحالفات الطاقة في أمريكا الجنوبية. وقالت أن بلدها سيساهم أيضا في مبادرات من هذا النوع بنسبة ١,٧ في المائة تقريبا من الناتج القومي الإجمالي، على مدى السنوات العشر المقبلة. وأضافت أن هذه المساهمة المتواضعة تبين الفرق بينها وبين المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل التنمية المقدمين من البلدان المتقدمة النمو، الأغنى كثيرا، والتي تربط هذه المساعدة بشروط، بالإضافة إلى ذلك. ختاما، دعت إلى إيلاء اهتمام خاص لنقل تكنولوجيا ومعارف الطاقة إلى البلدان النامية، حيث أن هذا المجال له إمكانيات هائلة للتعاون بين الشمال والجنوب.

٦١ - **السيد ساردنبرغ** (البرازيل): قال إن المهمة الرئيسية للدورة الستين للجمعية العامة هي متابعة القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأضاف أن نتائج مؤتمر القمة تقدم مخططا، لكنها لم تَرْقَ إلى مستوى التوقعات من جوانب كثيرة ولذلك يلزم السعي إلى وضع خطة أوسع للتنمية. وذكر أن من المهم بصورة خاصة النظر في تمويل التنمية والتسليم بالدور الحاسم للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإن البرازيل تتوقع أن تقوم البلدان المتقدمة النمو التي لم تكثف الجهود المبذولة بشأن تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية بزيادة جهودها في سبيل تعزيز نوعية المعونة. ولاحظ أن حكومته مقتنعة أيضا بضرورة البحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، بشرط أن تكمّل المساعدة الإنمائية الرسمية. وإن الفريق التقني المعني بآليات التمويل المبتكرة سيواصل البحث في طرق لتوليد موارد إضافية، في هذا الصدد.

٦٢ - ومضى يقول إن الفكرتين المطروحتين من الفريق التقني أوشكت أن تحقق نتائج: أولا، مساهمة التضامن على تذاكر الطيران ستعتمد من جانب فرنسا وشيلي وربما حكومات أخرى اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مع اعتزام حكومته تنفيذ الضريبة في أقرب فرصة ممكنة؛ وثانيا، يعتزم الفريق التقني اقتراح قرار بشأن تيسير وتخفيض تكاليف تحويلات العمال المهاجرين. ولاحظ أن البرازيل على دراية كاملة بالطابع الخاص لهذه التحويلات. وإن الغرض هو تيسير زيادة صافي الموارد المتاحة وتنشيط تبادل الخبرات المتعلقة بمشاريع التنمية المعتمدة على التحويلات.

٦٣ - وأعرب عن إعادة تأكيد البرازيل لالتزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن وفدا برازيليا سيقوم بزيارة منطقة البحر الكاريبي، خلال الشهر الجاري، لمناقشة

الإمكانيات في مجالات منها الصحة والنقل والزراعة والوفود البيولوجي. وقال إن البرازيل ترحب بالجهود المبذولة في سبيل التعاون الاقتصادي، خاصة في مجال الطاقة، ومنها ما ذكرته ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية: وأضاف أن الدعوة الموجهة في نتائج القمة إلى المؤسسات المالية الدولية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام، ذلك أن مشاركة تلك المؤسسات من شأنها أن توفر نموذجا جديدا لهذا التعاون، بتحسين القدرة على التنبؤ وتمكين توسيع نطاق هذا التعاون وأثره. وأكد أن العلم والتكنولوجيا أسرع طريق إلى تحقيق التنمية وأكثرها استقامة، وإنه سيلزم الحصول على دعم مالي دولي من أجل تعزيزها على النطاق المطلوب. وأضاف أن زيادة مرونة المعايير والنظم الدولية ستحد من التفاوت التكنولوجي وتسد الفجوة الرقمية، فيما بين البلدان وداخلها. وقال إن البرازيل تؤمن أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والعلم والتكنولوجيا تستحق مزيدا من الاهتمام في الدورة الحالية، وأكد أن التقدم في هذا المجال سيعمل على تشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب.

٦٤ - وأعرب عن ترحيب البرازيل بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية بإلغاء الديون المستحقة على ١٨ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإن كانت ترى أنه يجب تقديم مزيد من الدعم إلى البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، من خلال تدابير منها تخفيض الديون وإلغاء الديون. وقال إن البرازيل يساورها القلق بصورة خاصة إزاء التقلبات الشديدة في رأس المال وأثرها السلبي على البلدان النامية، وترى ضرورة أن يكون لها صوت أقوى في المؤسسات المالية الدولية. ويشجعها البيان الأخير الذي اعترف فيه مدير صندوق النقد الدولي بضرورة تقوية صوت بعض الاقتصادات السوقية الناشئة وضمان تمثيل أفريقيا بالشكل الملائم، وحدد فيه حصصا عادلة وصوتا عادلا كمسألة ذات أولوية.

٦٥ - وذكر التقرير الذي قدمه ممثل منظمة التجارة العالمية إلى جلسة الجمعية العامة المنفصلة، التي تناولت تمويل التنمية، ومؤداه أن البيانات الإيجابية المدلى بها من زعماء العالم، لا تصل إلى المفاوضين التجاريين في جنيف، على ما يبدو، فقال أن البرازيل تأسف لأن فرصة توجيه رسالة قوية إلى المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ ضاعت، إلى حد كبير. ولاحظ أن الجزء الخاص المتعلق بالتجارة من نتائج مؤتمر القمة كان مخيبا للآمال بشكل عميق بالنسبة لعدد كبير من الوفود، وأن البرازيل كانت تفضل استخدام عبارات أقوى بشأن القضاء الكامل على الإعانات المحلية والخاصة بالصادرات، وبخاصة المنتجات الزراعية، وتتطلع إلى إعادة تأكيد الالتزام بمعالجة الممارسات والتدابير المشوهة للتجارة، والتي عطلت التنمية لمدة عقود. وفيما يتصل بميادين منها التعليم والتوظيف والجنسانية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغير ذلك من الأوبئة العالمية، قال إن العمل الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها أمر ذو أهمية بالغة، وإنه ينبغي معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية من خلال التنفيذ الفعال والمناسب التوقيت لبرامج العمل، كل على حدة. وأكد أنه ينبغي أيضا الاهتمام بصورة خاصة بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

٦٦ - ولاحظ أن التنمية الريفية والزراعية أمران أساسيان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأعرب عن ارتياح البرازيل لاستضافة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في آذار/مارس ٢٠٠٦. وأكد ضرورة اعتبار الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة بوصفها الفكر الراجح في المناقشات الجارية بشأن كل جانب من جوانب التنمية. وأكد أن جميع الدول ستستفيد من تجسيد هذا الفكر في

مـداولات اللجنـة. وفي الختـام أعـاد تأكيـد التـزام البرازيـل بمواصلة تطوير نظم دولية خاصة بالقضايا البيئية.

٦٧ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قـال إن تقيـيم وكيـل الأمـين العـام للـشؤون الاقتـصادية والاجتماعية — ومؤداه أنه بالرغم من تدهور الاقتصاد العالمي خـلال عـام ٢٠٠٥، وحالـة عـدم الـيقين والحظـر المحيطـة بإسـقاطات النمـو المقبلـة، كانـت هنـاك بعـض التطـورات الإيجابية ومنها استمرار نمو التجارة الدولية، والهدوء النسبي في الأسـواق الماليـة، علـى نطـاق العـالم، والتحسن الكبير في معـدلات التبـادل التجـاري لعـدة بلـدان ناميـة — قـد أدى إلى الحذر في التفكير، وخاصة إذا تأملناها من وجهة نظر البلدان الناميـة والبلـدان الـتي تمـر اقتـصاداتها بمرحلـة انتقاليـة. وقـال إن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قـد أبدت أسفها لأن مؤتمر القمة العالمي لم يوجـه رسـالة واضـحة بـشأن أهميـة متابعـة البعـد الإنمـائي لبرنـامج عمـل الدوحـة إلى المؤتمر الـوزاري المقبـل لمنظمـة التجـارة العالميـة. وأعـرب عـن تأييـده للنـداء الموجـه مـن مجموعـة الـ ٧٧ بوقـف إعانـات الـصادرات في البلـدان المتقدمـة النمـو، ووجـه الانتبـاه إلى ضرورة تيسير عمليات نقل التكنولوجيا والخبرة في إطار نظـام أكثـر تحـررا للملكيـة الفكريـة، وأكـد مـن جديـد النـداءات الموجهة من مؤتمرات القمـة والمؤتمرات الوزاريـة المتتاليـة الـتي عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي برفـع التـدابير القـسرية المتخـذة مـن جانـب واحـد ضـد البلـدان الناميـة. ختامـا، ذكـر أن الحكومات قد اتحدت لمكافحة الإرهاب على الـصعيد الـوطني والإقليمي والعالمي عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقال إنـه يلـزم بـذل جهـود متـضافرة، في الوقـت الـراهن، مـن أجل تحديـد الأسـباب الجزريـة للعلـل الاجتماعيـة والاقتـصادية الـتي يعـاني منهـا العـالم ومعالجتهـا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.